الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الثلاثاء

29 **ربيع ثاني** 1439 –16 **يناير** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2
حقوق الإنسان في العالم	15

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

إطلاق الدفعة الأولى من برنامج "سكني 2018" بـ 19481 منتجاً تمويلياً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/26731220

الرياض - «الحياة»

أطلقت وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية الدفعة الأولى من المرحلة الثانية لبرنامج «سكني 2018» بإجمالي 19481 منتجاً سكنياً وتمويلياً، موزعة على جميع مناطق المملكة، ضمن مستهدفات البرنامج خلال العام الحالي، التي تشمل تخصيص 300 ألف منتج سكني وتمويلي، منها 125 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع القطاع الخاص، و 75 ألف أرض سكنية مطورة تقدم من دون مقابل، إضافة إلى 100 ألف تمويل مدعوم الأرباح بالشراكة بين صندوق التنمية العقارية والمصارف والمؤسسات التمويلية. وخلال مؤتمر صحافي عقدته وزارة الإسكان اليوم (الإثنين) في مقر مسرح المركز الإعلامي لوكالة الأنباء السعودية بالرياض، في حضور وزير الإسكان ماجد الحقيل، أوضحت الوزارة أن هذه الدفعة تشمل تخصيص 6681 وحدة سكنية، من خلال برنامج البيع على الخريطة (وافي) بالشراكة مع المطوّرين العقاريين، موزعة على منطقة الرياض بـ 505 وحدات سكنية، ومنطقة مكة المكرمة 4624 وحدة سكنية، والمنطقة الشرقية 1552 وحدة سكنية، إضافة إلى 8300 تمويل مدعوم الأرباح موزعة على مناطق المملكة، على النحو الآتي، الرياض 2684، مكة المكرمة 1123، المدينة المنورة 641، القصيم 929، المنطقة الشرقية 882، عسير 645، تبوك 243، حائل 273، الحدود الشمالية 235، جازان 163، نجران 179، الباحة 151، الجوف 152. فضلاً عن توزيع الأراضي البالغ عددها 4500 قطعة أرض في عدد من المناطق المختلفة.

وفي ما يتعلق بأسعار الوحدات السكنية، أفاد المشرف العام على برنامج التطوير العقاري بوزارة الإسكان المهندس سراقة الخطيب أن أسعار المنتجات السكنية التي تم إعلانها تراوح ما بين 250 ألفاً و700 ألف ريال، بحيث تلبّي رغبات شريحة كبيرة من الأسر السعودية، من خلال إتاحة جميع الخيارات أمام المواطنين والمواطنات، مبيناً أن وزارة الإسكان ركزت، من خلال منتجاتها في الوحدات السكنية على الجودة في البناء والسعر المناسب. وأوضح أن الوزارة تواصل، من خلال المعارض التي يتم إعلانها في شكل شهري، سواء للفلل الجاهزة، أم عبر برنامج البيع على الخريطة، تقديم الخيارات السكنية المتنوعة للمواطنين، وذلك لتلبية رغباتهم واستكمال إجراءات حجز وحداتهم السكنية، مؤكداً حجم الاقبال الكبير على هذه المعارض، إذ تم أخيراً اكتمال حجوز عدد منها، كبوابة التحلية في محافظة جدة، ومشاريع الرياض وأبها وخميس مشيط، وأخرى في الدمام والخبر والأحساء والباحة والقنفذة، وجازان، ورابغ، وغيرها. أما ما يتعلق بخدمة صندوق التنمية العقارية، فأكد المشرف العام على صندوق التنمية العقارية خالد العمودي حرص الصندوق على الانتهاء من قوائم الانتظار، لافتاً إلى أن الصندوق يسعى خلال هذا العام إلى خدمة 100 ألف أسرة، منوهاً بأنه تم خلال الفترة الماضية اعتماد عدد من القرارات التي كان منها مبادرة «تحويل التمويل العقاري القائم»، والتي تمّكن المواطنين الذين لديهم قرض تمويل عقاري من المصارف التجارية، من الاستفادة من مبلغ التمويل المدعوم.

ودعت وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقارية المواطنين إلى زيارة البوابة الإلكترونية لبرنامج «سكني **sakani.housing.sa**» للاطلاع على الأسماء المخصص لهم هذا الشهر، وزيارة بوابة الدعم السكني «إسكان **eskan.gov.sa**» والبوابة الإلكترونية لصندوق التنمية العقارية **redf.gov.sa**، لاستكمال وتحديث بياناتهم لتتم خدمتهم في شكل سريع.

تطبيق "حماية الأجور" للمنشآت التي تراوح عمالتها بين39 و30 عاملاً

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26731147

جدة- الرياض
تبدأ وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التطبيق الإلزامي للمرحلة الـ 13 من برنامج «حماية الأجور» في الأول من شباط (فبراير) المقبل (15 جمادى الأولى 1439هـ)، وتشمل تلك المرحلة المنشآت التي تراوح عمالتها بين 39 و30 عاملاً، وقدرت الوزارة عدد المنشآت المشمولة بهذه المرحلة بـ14 ألف منشأة، بعدد عمالة يبلغ نحو 402.477 عاملاً.
وبيّن المتحدث الرسمي للوزارة خالد أباالخيل أن الوزارة ملتزمة تطبيق «حماية الأجور» على جميع منشآت القطاع الخاص؛ للتأكد من صرف مستحقات العمالة في وقتها، وتحديد مستويات الأجور في جميع المهن، وتقليل المشكلات بين صاحب العمل والعامل، مشدداً على أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق البرنامج وفق مراحله الزمنية المحددة، حتى يتم تطبيقه على جميع منشآت القطاع الخاص.
وأوضح أنه، استناداً إلى لائحة مخالفات وعقوبات نظام العمل، عند عدم دفع أجور العاملين في مواعيد استحقاقها المحددة، تعاقب المنشأة بغرامة تصل إلى 3 آلاف ريال، وتتعدد بتعدد العمال، مضيفاً أنه سيتم كذلك إيقاف جميع خدمات الوزارة عن المنشآت التي لا تلتزم البرنامج في تقديم بيانات أجور عامليها على النظام مدة شهرين من تاريخ التطبيق الإلزامي، بحسب مراحل البرنامج، عدا خدمتي إصدار وتجديد رخص العمل، وفي حال تأخرت المنشأة ثلاثة أشهر، سيتم إيقاف جميع خدمات المنشأة لدى الوزارة، وسيسمح للعاملين لديها بنقل خدماتهم إلى منشآت أخرى من دون موافقة صاحب العمل الحالي، حتى لو لم تنتهِ رخصة العمل الخاصة بالعامل.
وأطلقت الوزارة نظام إدارة الأجور ضمن مبادراتها لبرنامج التحول الوطني 2020، وتهدف المبادرة إلى توفير بيئة عمل مناسبة وآمنة في القطاع الخاص، إذ ستؤدي المبادرة إلى رفع مستوى الشفافية وحفظ حقوق الأطراف المتعاقدة، وتوفير بنية تحتية للمنشآت المتوسطة والصغيرة، لالتزام نظام حماية الأجور.
ويمكن للمنشآت دخول موقع الوزارة والاطلاع على جدول المراحل القادمة من البرنامج، كما يحق لها الاشتراك فيه بشكل تجريبي قبل تاريخ الإلزام الخاص، ولن تترتب على هذه المشاركة التجريبية أية عقوبات أو ملاحظات.
إلى ذلك يدخل قرار قصر العمل في منافذ تأجير السيارات على السعوديين حيز التنفيذ بعد نحو 60 يوماً (في الأول من شهر رجب المقبل)، وذلك لرفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية البشرية في سوق العمل، من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لسوق العمل في بيئات عمل مستقرة ومحفزة.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل إن منظومة العمل والتنمية الاجتماعية ستقدم الدعم في مجالات عدة، منها التدريب والتأهيل اللازمين للتوطين، وتقديم البرامج التدريبية الإلكترونية اللازمة لتأهيل الشباب في الأنشطة المستهدفة، عبر منصة «دروب»، وتقديم الدعم الفني والتمويلي للشباب، من الجنسين، الراغبين في العمل الريادي الحر، إلى جانب إقامة الملتقيات الوظيفية اللازمة لتحقيق المواءمة بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل، بما في ذلك الاستفادة من البوابة الوطنية للعمل، وتقديم الدعم في مجال التفتيش ومتابعة قرارات التوطين بالتكامل مع لجان التوطين ببرنامج «التوطين الموجه».
وأضاف أن فرق التفتيش المشتركة ستفرض على المنشآت المخالفة غرامات مالية تتعدد بتعدد العمال الذين تم توظيفهم في المهن المقصورة على السعوديين، وفي حال تكرار المخالفة تتضاعف تلك الغرامة، وذلك بعد تطبيق القرار، داعياً عملاء الوزارة إلى التواصل عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق «معاً للرصد» في الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات سوق العمل.
يدخل قرار قصر العمل في منافذ تأجير السيارات على السعوديين التنفيذ بعد 60 يوماً.

الحياة
AL HAYAT

إزالة 22 حساباً مخالفاً لنظام "الجرائم المعلوماتية"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/26731089

الدمام - رحمة ذياب

أكد المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات تعرض 623 صفحة وموقعاً وطنياً للتشويه، مبيناً أنه تم التحذير باكراً لتوفير الدعم الفني اللازم لإعادته وإقفال الثغرة المستخدمة في تشويهه، فيما جرت إزالة 22 حساباً مخالفاً لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية من مواقع الشبكات الاجتماعية.

وأوضح المركز، في تقريره السنوي، أنه يعمل على رفع مستوى الوعي والمعرفة بأخطار أمن المعلومات والسلامة الرقمية، ورفع مستوى الثقة في التعاملات الإلكترونية، بالتعاون مع شركائه في المملكة، من خلال التدريب والتعليم والتوعية الأمنية، لافتاً إلى انخفاض عدد البلاغات أو التحذيرات الخاصة، التي تم إرسالها العام الذي قبله، والتي بلغت 3538 بلاغاً وتحذيراً، في حين وصلت عام 1438هـ إلى 4964 بلاغاً، في حين ارتفعت المراكز المسجلة في المركز من 247 مركزاً أو جهة إلى 325 جهة.

وبحسب المركز فإن 40 جهة حكومية سجلت العام الماضي في خدمة الدليل الإرشادي لسياسات وإجراءات أمن المعلومات. في حين بلغ عدد الإجراءات التي تم إعدادها وتنفيذها لتلك الجهات 2112 إجراء، فضلاً عن توجيه 4964 بلاغاً تحذيرياً تم إرسالها إلى الجهات المسجلة بياناتها في خدمة الإنذار والبلاغات المبكرة ونظام إدارة الأخطار، إلى جانب 40 رسالة تحذيرية وجهت إلى جميع قطاعات الدولة عن انتشار فايروسات متخصصة تستهدف البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في المملكة.

يذكر أن دراسة تحليلية قامت بها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قدرت حجم الإنفاق على الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة، والتي تشمل خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والأجهزة والبرمجيات، بـ 130 بليوناً خلال العام الماضي، بمعدل نمو 8.3 في المئة فوق العام الذي قبله، في ظل بدء المنشآت اعتماد مبادرات التحول الرقمي من أجل خفض التكاليف وتعزيز كفاءة إجراءات الأعمال، متوقعة تضاعف نمو الإنفاق على خدمات تقنية المعلومات، لافتة إلى أن أمن المعلومات سيتحول إلى مكون أساسي في استراتيجيات التحول الرقمي في المملكة، وبخاصة أن هناك نمواً في عدد المنشآت التي تتطلع إلى تطبيق مختلف حلول أمن المعلومات المتقدمة والاستباقية.

فيما كشفت الهيئة عن أبرز التحديات التي تسعى إلى معالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها، والتي تتمثل بقضايا ترتبط بتنفيذ الخطة الوطنية للطيف الترددي وتكاليف أبراج محطات الاتصالات والتمكن من إنشائها في المواقع والحصول على التصاريح اللازمة لتمديد الكابلات، إضافة إلى الاستجابة للمستجدات المستمرة للأهلية الرقمية وتوعية المواطنين في شأنها. فضلاً عن عدم السماح بإنشاء أبراج الاتصالات ومحطاتها في الأحياء السكنية، إذ تم تقديم توصية للسماح بإنشاء محطات الاتصالات داخل الأحياء السكنية وتركيب أبراج التقوية ومحطاتها أو الهوائيات أو أي أجهزة أخرى للاتصالات اللاسلكية في الأحياء السكنية، ويتضمن ذلك الضوابط البلدية والفنية بإنشاء أجهزة للاتصالات اللاسلكية التجارية الصادرة عن وزارة الشؤون البلدية والقروية.

كما تواجه الهيئة معوقات في تصاريح الحفر من البلديات، إلا أنه تجري معالجة هذا التحدي بوضع إطار شراكة بين المشغلين والبلديات لتسهيل أعمال المشغلين. وهناك توصية مقترحة بإصدار تنظيم يتضمن إجراءات موحدة لمنح تصاريح للحفر لتمديد الكابلات وإنشاء المرافق الخاصة بشبكات الاتصالات في المملكة.

"العمل": توطين منافذ تأجير السيارات يدخل حيز التنفيذ بعد 62 يوما

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alriyadh.com/1654667

متابعة - الرياض الإلكتروني
يدخل قرار قصر العمل في منافذ تأجير السيارات على السعوديين حيز التنفيذ بعد نحو 62 يوما في (الأول من شهر رجب المقبل)، وذلك لرفع مستوى مشاركة الكوادر الوطنية البشرية في سوق العمل، من خلال توفير حلول نوعية تعزز التوطين المنتج والمستدام لسوق العمل في بيئات عمل مستقرة ومحفزة.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية خالد أباالخيل، إن منظومة العمل والتنمية الاجتماعية ستقدم الدعم في مجالات عدة، منها التدريب والتأهيل اللازمين للتوطين، وتقديم البرامج التدريبية الإلكترونية اللازمة لتأهيل الشباب في الأنشطة المستهدفة عبر منصة "دروب"، وتقديم الدعم الفني والتمويلي للشباب من الجنسين الراغبين في العمل الريادي الحر، إلى جانب إقامة الملتقيات الوظيفية اللازمة لتحقيق المواءمة بين أصحاب العمل والباحثين عن العمل بما في ذلك الاستفادة من البوابة الوطنية للعمل، وتقديم الدعم في مجال التفتيش ومتابعة قرارات التوطين بالتكامل مع لجان التوطين ببرنامج "التوطين الموجه."
وقال إن فرق التفتيش المشتركة سترصد على المنشآت المخالفة غرامات مالية تتعدد بتعدد العمال الذين تم توظيفهم في المهن المقصورة على السعوديين، وفي حال تكرار المخالفة تتضاعف تلك الغرامة، وذلك بعد تطبيق القرار، داعيا عملاء الوزارة إلى التواصل عبر مركز الاتصال على الرقم (19911)، أو عبر تطبيق "معًا للرصد" على الأجهزة الذكية، وذلك لتلقي الاستفسارات والشكاوى الخاصة بمخالفات سوق العمل.

18 شهراً عملًا شرط للاستفادة من إعانة البطالة للمرة الثانية السماح لغير المتزوجات بالجمع بين المعاش والعمل حتى3 آلاف ريال

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557157

أمين رزق
A A

أكدت مؤسسة التأمينات الاجتماعية، صرف تعويض البطالة من «ساند» للمرة الثانية في حال العمل مدة لا تقل عن 18 شهرًا، خلال 36 شهرًا تسبق المطالبة. ووفقًا للآليات المعمول بها فإن التعويض يصرف في المرة الأولى للاستغناء عن الموظف؛ لظروف خارجة عن إرادته، في حال عمل 12 شهرًا كاملة، ويصرف بواقع 60 % من نسبة الراتب في الأشهر الثلاثة الأولى، و50 % في بقية الأشهر. وأشارت إلى أن الأجر المسجل في التأمينات هو الأجر الأساسي مضافًا له بدل السكن. وأوضحت أنه يحق للفتاة غير المتزوجة الجمع بين ما يستحق لها في المعاش التقاعدي لوالدها، والدخل من العمل في حدود 3 آلاف ريال، موضحةً أنه لصرف المعاش ينبغي استكمال 300 شهر عمل. ويهدف نظام ساند لسد الفجوة لحين حصول الموظف على عمل جديد، وتبلغ الحصة المدفوعة للنظام في التأمينات 2 %، تدفع مناصفةً بين الموظف وصاحب العمل. وتسعى المملكة عبر خطط متنوعة حاليًا لدعم التوطين، لا سيما بعدما أشارت التقارير إلى خروج 500 ألف وافد من السوق، خلال العام الماضي.

تعليم "لغة الإشارة" لمنسوبي القطاعات الحكومية

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557112

مرام مبارك

A A

بدأت الجهات الحكومية بالتنسيق مع جمعية «نتحدث بلغتكم»، ومستشفى الملك فهد بجدة، تنظيم دورات لتعليم «لغة الإشارة»، لمنسوبيها، من أجل خدمة هذه الفئة على أكمل وجه.

تقام دورة لغة الإشارة خلال هذا الأسبوع، لمنسوبي حرس الحدود على مستوى المملكة، وتليها باقي القطاعات، بعد أن أنهت الجمعية دورتها المقامة على مدار 3 أيام في مستشفى الملك فهد بجدة بنجاح، التي نظمتها وحدة السمعيات من قسم الأنف والأذن والحنجرة تحت إشراف الدكتورة أريج المنصوري استشاري السمع والاتزان وبالتنسيق مع إدارة المستشفى خلال استراتيجية المستشفى لتفعيل دورها المجتمعي بجانب دورها الطبي والصحي.

وأوضحت المنصوري أن الهدف الرئيس من إقامة هذه الدورة هو تدريب منسوبي المستشفى، سواء من الكوادر الصحية أو الفنية أو الإدارية على لغة الإشارة، بغرض تحسين التواصل مع فئة الصم.

مختص لـ"عكاظ": تعديل "77" لا يكفي.. الحل في المحاكم العمالية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606579

أشواق الطويرقي (مكة المكرمة@shwg90t

7

حقوق الإنسان في الصحافة

أجبرت التجارب السابقة التي عانى منها بعض المتضررين من المادة 77 من نظام العمل والعمال، من العاملين في القطاع الخاص، كثيرا من الشباب والشابات على العزوف عن وظائف هذا القطاع، بسبب انعدام الأمان الوظيفي والتخوف من الفصل في أي وقت ولأي سبب، كون هذه المادة لم تضع في حسبانها مصلحة الموظف أسوة برب العمل، والضرر الذي يقع عليه نتيجة الاستغناء عنه فضلاً عن الآثار السلبية المترتبة على انتشار البطالة بين أوساط الشباب والشابات.

وفصلت إحدى الشركات الكبرى 4 من كبار مهندسيها نتيجة إبلاغهم عن قضايا فساد للجهات المختصة، فيما فُصل كل من (حسان، أحمد، وريان) و(سهى، لاما، وشروق) من وظائفهم لأسباب مختلفة أبرزها عدم وجود ميزانية كافية لتغطية المصروفات والرواتب، ويرى أصحاب العمل أن هذه حجة كافية لقطع أرزاقهم، فيما لم يتخذ مكتب العمل أي إجراء يحقق العدالة للمفصولين، والسبب المادة 77 التي تتيح لمالك المنشأة فصل الموظف متى يشاء دون أسباب مقنعة.

وأمام هذه الوقائع المؤلمة أكد المحامي والمستشار القانوني وعضو الجمعية العلمية القضائية بكر الشهراني لـ«عكاظ» أن الحل الفعلي والرادع لبعض أرباب الأعمال الذين يفصلون موظفيهم دون أسباب منطقية، لا يتحقق بتعديل المادة 77 من نظام العمل والعمال فحسب، بل بإنشاء المحاكم العمالية المقررة في نظام القضاء منذ عام 1428 للفصل في هذا النوع من القضايا والمنازعات.

وأضاف أن إشكاليات نظام العمل في قواعده التي تنص على أنه لا إجراء إلا بعمل، وكذلك المصلحة تعود لمالك العمل وليس للعامل؛ معللاً ذلك بأن السلطة التقديرية لفض المنازعات بوزارة العمل تقف حائرة في الفصل في القضايا بين تطبيق النصوص والمواد النظامية والقواعد الشرعية، فضلاً عن أن هذه السلطة محدودة الصلاحية، فلا تملك أي حق في التثبت من صحة أسباب الفصل، وفتح تحقيق في ذلك مع أصحاب العمل، بخلاف السلطة القضائية التي تملك كامل الصلاحيات ولديها درايه شاملة في إصدار الأحكام وتطبيقها بما يتوافق مع النصوص النظامية والقدرة على فحص أسباب الفصل. وبيّن أن وزارة العدل منذ أكثر من عامين قدمت دورات لبعض القضاة في هذا المجال لتهيئتهم للعمل في المحاكم العمالية التي لم تر النور حتى يومنا هذا، ولم يفعل دورها برغم الحاجة الملحة لها، خصوصاً أهالي المنطقة الشرقية، وهم أكثر من تضرر من هذه المادة لأن أغلبية العاملين فيها من منسوبي القطاع الخاص نظراً لكثرة الشركات في المنطقة.

"الشورى" يناقش "المسؤولية الطبية".. الإثنين منع إنهاء حياة المريض.. والزواج الشرعي شرط لـ "تقنية الإنجاب"

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.okaz.com.sa/article/1606581

فارس القحطاني (الرياض@faris377)

حذرت المادة السادسة عشرة من مقترح مشروع نظام المسؤولية الطبية، الذي يناقشه مجلس الشورى الإثنين القادم، من إنهاء حياة المريض لأي سبب حتى لو كان بناء على طلبه أو طلب وليه، وحظر إجراء عمليات الاستنساخ البشري، وإجراء أي أبحاث أو تجارب أو تطبيقات لهذا الغرض، مؤكدة على منع إجراء التقنية المساعدة على الإنجاب للمرأة وزرع الجنين في رحمها إلا من زوجين شرعيين أثناء قيام الزوجية بينهما وموافقتهما بالمستندات اللازمة، ونصت على سجن مخالف هذه المادة مدة لا تقل عن عشر سنوات.

وأكدت عضو المجلس نائب رئيس اللجنة الصحية الدكتورة عالية الدهلوي لـ«عكاظ»، أن اللجنة في طور النظر في مقترح المشروع المقدم من عضوي المجلس السابقين الدكتور ناصر بن داوود والدكتور علي الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية حالياً، لوضع التوصية النهائية بشأن هذا المقترح سواء بملاءمة دراسته أو لا.

ويهدف النظام إلى تنظيم إجراءات التقاضي في الدعاوى الطبية وتعزيز القضاء الطبي بشكل فاعل، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في مجال القضاء الطبي وتحقيق العدالة بين الطبيب والمريض، وتهيئة الأجواء المناسبة لتحقيق التنمية واستدامتها على نحو يطمئن الحكومة والمستثمرين في المجال الطبي والمستفيدين من الخدمة على الرعاية الصحية المستهدفة.. وحسب المادة السابعة عشرة من النظام لا يجوز قطع النسل من المرأة إلا بناء على تقرير لجنة طبية متخصصة لا تقل عن ثلاثة أطباء يؤكدون فيه أن الحمل أو الولادة خطر محقق على حياة الأم، ويشترط موافقة الزوجة كتابياً وإخطار الزوج، ويعاقب المخالف لذلك بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن 50 ألفاً، كما لا يجوز التدخل بقصد تنظيم النسل إلا بموافقة الزوجين، ولا يجوز للطبيب إجراء عملية إجهاض إلا إذا كان الحمل خطراً على حياة الحامل، شرط أن يتم الإجهاض بإشراف طبيب متخصص في أمراض النساء والولادة وموافقة الطبيب المعالج للحالة المرضية، كما يجرى الإجهاض في حال ثبوت تشوه الجنين على أن يكون بناء على طلب الوالدين قبل مرور 120 يوماً، وأن يثبت التشوه بتقرير لجنة طبية تضم استشاريين في تخصص أمراض النساء والولادة والأطفال والأشعة، وأن يكون الجنين مشوهاً تشوهاً خطيراً وغير قابل للعلاج، ومن يخالف هذه الشروط والحالات يعاقب بالسجن سنتين كأقصى حد وتغريمه 20 ألف ريال، ويتحمل الطبيب مسؤولية الخطأ الطبي عند إثبات حدوث الخطأ وتعرض المريض للضرر ووجود علاقة مباشرة سببية بين الخطأ والضرر، وحسب مواد النظام المقترح لا يجوز توقيف الطبيب أو مقدم الخدمة المدعى عليه بالتسبب بالإيذاء أو الوفاة نتيجة تأدية واجب مهنته إلا بعد صدور قرار اللجنة بإدانته.

وجاء في النظام أنه لا تقوم المسؤولية الطبية إذا كان الضرر وقع من فعل المريض نفسه، أو لرفضه العلاج، أو عدم اتباعه التعليمات الطبية المعطاة من الطبيب المعالج، أو كان نتيجة لسبب خارجي، كما لا تقوم المسؤولية في حال أن المضاعفات الطبية المعروفة في الممارسة الطبية نتيجة جانبية للمرض والعلاج، ولم يكن سببها إهمالاً أو تقصيراً من الطبيب المعالج أو نقصاً في معرفته العلمية، كما لا تقع المسؤولية الطبية إذا اتبع الطبيب أسلوباً طبياً متفقاً مع الأصول الطبية المتعارف عليها، حتى وإن كان مخالفاً غيره في ذات الاختصاص.

ويحظر وفقاً للمادة الثانية والثلاثين من النظام، على الطبيب أو مقدم الخدمة مزاولة المهنة دون الحصول على تأمين ضد مخاطر المهنة ويجددها سنوياً، وتقوم المنشأة الصحية بالتأمين على مزاولي المهنة العاملين لديها عن الأخطاء الطبية، وتتحمل نسبة 80 % من قسط التأمين السنوي والباقي يتحملها المزاول، وتتحمل المنشأة الصحية مسؤولية التعويض عن خطأ الطبيب الزائر، وتحل شركات التأمين محل المنشآت الصحية والأشخاص المؤمن عليهم في التزاماتهم نحو مرضاهم. واقترح النظام تشكيل لجان طبية في المحاكم العامة تقضي في دعاوى الأخطاء الطبية بالتعويض الملائم للمتضرر والعقوبة المستحقة للمتسبب استناداً على تقارير اللجان الفنية، وتقوم العقوبات البديلة مقام عقوبة السجن بحسب ما يراه القاضي المختص بحكم نهائي، ويحدد مقدار التعويض الناجم عن الخطأ الطبي وفقاً لحالة المريض قبل وبعد وقوع الخطأ دون إخلال بأي تعويض مادي يستحقه المدعي مما له ذكر في أي تشريع آخر.

قالت: لا أستطيع تقديم بلاغ ضد المحامي المتحرش بي خوفًا على سمعتي وأسرتي

محامية متدربة تؤكد تعرُّضها للتحرش.. ومحامٍ يرد: "اتهام خطير ويحتاج لإثبات"

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
https://sabq.org/gZyKTv

عبدالحكيم شار - الرياض
كشفت محامية متدربة لبرنامج تلفزيوني مباشر الليلة عن تعرُّضها شخصيًّا للتحرش في أحد مكاتب المحاماة، وتأخُّرها سنة كاملة في إنهاء التدريب والحصول على ترخيص؛ بسبب رفضها إقامة علاقة مع صاحب المكتب، على حد قولها.
وفي التفاصيل، أكدت المحامية المتدربة: "أنتم لا تعلمون ما يحدث في مكاتب المحاماة؛ فهي لا تعتبر شركة، وإنما مكتب خاص وشخصي تابع لاسم محامٍ معين، فطبيعي أن المتدربة ستواجه فيه التحرش."
وأوضحت المتدربة نجود لبرنامج يا هلا على روتانا خليجية في مداخلة هاتفية: "أنهيت سنة كاملة في المكتب بدون تدريب، ولا راتب. مجرد اسم فقط. وخلال هذه الفترة كانت تأتيني رسائل تحرش واتصالات ومكالمات هاتفية، مضمونها طلب السفر معه، والتنقل من مدينة إلى أخرى، والسفر خارج السعودية من قبيل (أنا أبغى كذا منك - أنا أبغاك تسافري معاي) على أساس أنها عمل للمكتب، ولكنها غير ذلك. وهذا تحرش."
وبررت عدم تقديمها بلاغًا ضد المتحرش بها للنيابة العامة بقولها: "عندما أرفع قضية بهذه الطريقة، ويعلم عنها شقيقي أو زوجي وأولادي، فهذه ستؤثر على حياتي وأسرتي وسمعتي". وأضافت: "عُرْفنا في البلد، ومجتمعنا غير متفتح لهذا الموضوع؛ لذلك لا أستطيع تقديم بلاغ ضد المحامي المتحرش بي، حتى لو كانت لدي الأدلة."
وكانت الهيئة السعودية للمحامين قد أكدت أن تقديم الشكاوى عبر بوابتها الإلكترونية متاح في كل الأوقات، ويضمن السرية للمبلِّغ. وأشارت إلى أنها تنشر ربعيًّا إحصائيات عما يرد إليها من شكاوى.
وشددت في هذا الصدد عبر بيان لها من خلال حسابها بتويتر على عدم تسجيل أي شكوى رسمية بواقعة تحرش ضد أي مكتب محاماة فيما ورد إليها من شكاوى خلال العام المالي 2017 حتى تاريخه.
ومن جهته، قال المحامي سلطان العنزي: "جميعنا نحن المحامين نعلم أن هناك مشاكل في التدريب، لكن إطلاق اتهام خطير بالتحرش، وتعميمه على 60 % على المحامين، اتهام خطير ومرسل؛ ويحتاج إلى إثبات".
وأضاف: لا أستطيع أن أنفي أو أؤكد موضوع التحرش بالمتدربات، لكن من أطلق هذا الاتهام عليه الإثبات، خاصة أن النيابة العامة لم تستقبل أي بلاغات في هذا الموضوع.
وتابع العنزي: عندما بدأت العمل في المحاماة كنت أتدرب في مكتب محامٍ، وكنت أدفع أنا له 1500 ريال، وأقوم بكل العمل، ويقول لي: أنا أعطيك من وقتي وخبرتي، ويجب أن تعطيني المقابل. وأردف: "التعقيب جزء من العمل، ونصيحتي للمحامين: نحن تعلمنا مثلكم تمامًا، وما زلنا نقوم بهذه الأعمال نفسها."
يُشار إلى أن عدد المحامين والمحاميات المرخص لهم من قِبل الهيئة قد زاد خلال الربع الرابع من العام المالي المنصرم 2017م بنسبة 13 % للمحامين، 29 % للمحاميات. كذلك هناك زيادة في أعداد المتدربات بنسبة 55 %، في مقابل نسبة 34 % للمتدربين.
وبحسب الأمين العام للهيئة السعودية للمحامين بكر الهبوب، فقد أصبح العدد الإجمالي للعام المالي 2017م لسجل المحامين المرخصين 4816، منهم 209 محاميات. وبلغ إجمالي المتدربين 8766، منهم 1931 متدربة.

من كبار السن يتركزون في مكة المكرمة24.5%

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=326931&CategoryID=5

جدة: ريان الجهني 15-01-2018 11:00 **PM**
تصدرت منطقة مكة المكرمة مناطق المملكة من حيث عدد كبار السن بـ209702، بنسبة 24.5% من إجمالي الكبار البالغ عددهم 854 ألفا، تلتها منطقة الرياض بـ165776.
49% ذكور
أوضح مسح كبار السن الذي قامت به الهيئة العامة للإحصاء لعام 2017، أن عدد السكان السعوديين من كبار السن «65 سنة وأكثر» وصل إلى 854281 مسنا، 49% منهم من الذكور بعدد 417392، و51% من الإناث بعدد 436889 أنثى.

مكة أولا
كشفت الأرقام الإحصائية للمسح أن النسبة الأكبر لكبار السن السعوديين تأتي في منطقة مكة المكرمة بعدد 209702، وبنسبة تعادل 24.5% من إجمالي كبار السن، فيما كان عدد المسنين في منطقة المدينة المنورة 58812، وبنسبة 6.8%. وجاءت منطقة الرياض كثاني المناطق في عدد كبار السن بـ 165776 مسنا، ونسبة 19.5%، فيما جاءت منطقتا عسير والشرقية ثالثا بنسبة 11.6% لكل منطقة، وبعدد مسنين بلغ 99740 لعسير، و99656 للمنطقة الشرقية.
أقل المناطق
بلغت أقل نسبة للسكان السعوديين كبار السن «65 سنة وأكثر» في مناطق الحدود الشمالية، والجوف، ونجران، وحائل، وتبوك، حيث كانت أقل المناطق هي الحدود الشمالية بـ 10732، وبنسبة 1.2% من إجمالي كبار السن.
كبار السن «65 سنة وأكثر»
• الحدود الشمالية
10732
% 1.2
• حائل
26743
3%
• القصيم
43391
%5
• المنطقة الشرقية
99656
% 11.6
• عسير
99740
% 11.6
• نجران
18000
% 2.1
• جازان
61267
7.7%
• الباحة
25660
3%
• مكة المكرمة
209702
24.5%
• المدينة المنورة
58812
% 6.8
• تبوك
22158
2.5%
• الجوف
12914

1.5%
• الرياض
165776
19.4%

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

تحديات البطالة والتوظيف والأجور .. ما الحل؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.aleqt.com/2018/01/15/article_1315051.html

عبد الحميد العمري

ليس عضو مجلس الشورى الوحيد الذي لم يقنعه أن معدل البطالة بين السعوديين 12.8 في المائة بنهاية الربع الثالث من 2017، على الرغم من الاختلاف الكبير معه حول ما ذهب إليه من أن المعدل يقف على حد قوله عند مستوى 34 في المائة! وهو الجدال الذي أخذ صدى إعلاميا طوال أيام الأسبوع الماضي، سيأتي الحديث حوله في الفقرات القادمة من المقال. ثم يأتي النقاش حول ما ورد في البيانات الأخيرة للتأمينات الاجتماعية من خروج أكثر من نصف مليون عامل وافد خلال 2017، وفي المقابل توظيف نحو 121.8 ألف عامل مواطن ومواطنة، وهو الأمر الإيجابي من دون شك أن تتم زيادة التوطين في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة المتباطئة إلى حد ما، إلا أنه يقتضي دراسته ومعرفة أسبابه للاستفادة من النتائج لتحقيق مزيد من التقدم على هذا الطريق.

أخيرا وليس آخرا؛ عزم مجلس الشورى خلال الأسبوع القادم، مناقشة مقترح مقدم من أحد أعضائه، والتوصية برفع الحد الأدنى للأجور الشهرية للموظفين السعوديين المسجلين في التأمينات الاجتماعية إلى 5 آلاف ريال شهريا، وهو التحدي الكبير المحتمل أن يواجه عدم قبول من غالبية الأعضاء، قياسا على ضخامة أعداد العاملين من المواطنين والمواطنات في القطاع الخاص، الذين تقع أجورهم الشهرية تحت هذا الحد الأدنى الجديد المقترح، ووفقا لأحدث بيانات التأمينات الاجتماعية (الربع الثالث 2017) تجاوزت أعداد العاملين المواطنين الذين تقع أجورهم الشهرية تحت مستوى 5 آلاف ريال شهريا نحو 1.1 مليون عامل وعاملة من المواطنين؛ أي ما تصل نسبته من إجمالي العمالة الوطنية في القطاع الخاص إلى نحو 68 في المائة. إن توقع أن يواجه هذا المقترح عدم قبول من غالبية أعضاء المجلس قائم على عدد من الاعتبارات التي قد يتحجج بها عديد من الأعضاء، كضرورة عدم رفع كلفة تشغيل العمالة الوطنية على منشآت القطاع الخاص، في الوقت الذي يواجه فيه القطاع ارتفاع كلفة التشغيل والإنتاج نظير الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة، إضافة إلى الاحتجاج بأن الإقدام على مثل هذا القرار قد يؤدي إلى الحد من توظيف المواطنين والمواطنات، ويقلص بدوره من مستويات التوطين، ما سيؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بوتيرة أسرع مما هي عليه الآن، وغيرها من الحجج التي قد تتبناها الأصوات الرافضة للمقترح تحت قبة المجلس، ورغم قوة حجتها في الظاهر، إلا أن التفكير والعمل على تنفيذ هذا المقترح وفق آليات ومنهجية متكاملة تعمل على إصلاح كامل التشوهات الاقتصادية عموما، والتشوهات الخاصة بسوق العمل المحلية، سيكفل دون أدنى شك النجاح المأمول لمثل هذه الخطوة اللازمة، لزيادة إقبال المواطنين والمواطنات على قبول فرص العمل الأكبر والأوسع أعدادا في القطاع الخاص، مقارنة بمثيلاتها في القطاع الحكومي، سيكون له حديثٌ أوسع قادم بإذن الله تعالى.

أمام معضلات عدم القدرة على قراءة بيانات سوق العمل بصورة دقيقة، وفي ظل استمرار التضارب في الآراء حول أهم مؤشر يعكس وضع السوق ممثلا في معدل البطالة، عدا التضارب في البيانات المصدرة من عدد من الأجهزة الحكومية حول أوضاع سوق العمل المحلية، يمكن القول إن كثيرا من الجهود والبرامج الهادفة إلى رفع مستويات التوطين معرضة بدرجة كبيرة لعدم النجاح والتقدم، ويمكن أن تحدث في كثير من جوانبها اختراقات ستؤدي إلى زيادة التشوهات لا إلى معالجتها.

فحتى تاريخه لم تتمكن الهيئة العامة للإحصاء من تحقيق درجة عالية، تعكس الثقة في منهجية احتسابها لمعدل البطالة! وما تشهده من فترة إلى أخرى من ردود أفعال، بعضها رسمية كمجلس الشورى، اعتراضا على تقديرات الهيئة لمعدل البطالة، ليس إلا قشة في كومة أكبر من الاعتراضات، ويكفي القول هنا كمؤشر قوي وصريح على ضعف حيثيات معدل البطالة الصادر من هيئة الإحصاء، إننا حينما نبحث في معدل البطالة للإناث السعوديات البالغ 32.7 في المائة بنهاية الربع الثالث من 2017، فسنجد أننا سنصطدم بتضارب أرقام الهيئة نفسها في هذا الخصوص تحديدا! فالهيئة تشير إلى أن قوة العمل من الإناث السعوديات بلغت للفترة نفسها 1.245.196 كقوة عمل من السعوديات، لكن حينما نقوم بجمع العاملات السعوديات في السوق والمتعطلات عن العمل يصبح الناتج 1,435,076 كقوة عمل من السعوديات، سنجد هنا أننا أمام فروق بين الرقمين تصل إلى نحو 190 ألف عاملة! علما بأن هذا الفارق لا يوجد بالنسبة لبيانات العمالة الذكور السعوديين، فهل من تفسير مقنع من الهيئة العامة للإحصاء لهذا التضارب في بياناتها نفسها؟ كيف يمكن فهم أن يكون مجموع العاملات والعاطلات الذي يمثل ناتجه إجمالي القوة العاملة للإناث أعلى من الرقم الذي أفصحت عنه في بياناتها نفسها بنحو 190 ألف عاملة؟! علما بأن الأرقام ذاتها بالنسبة إلى الذكور لما يظهر عليها هذا التضارب.

أخيرا؛ بالنسبة لبيانات زيادة التوظيف التي استندت التأمينات الاجتماعية إليها، كان مفترضا فرز تلك الزيادات حسب القطاعين الحكومي والخاص، ذلك أنه يوجد نحو 10.8 في المائة (نحو 204 آلاف عامل وعاملة) من العاملين والعاملات السعوديين، يمثلون موظفين وموظفات في القطاع الحكومي كمشتركين في التأمينات الاجتماعية؛ للتعرف على الزيادة الفعلية والحقيقية التي حدثت في أعداد العاملين والعاملات في القطاع الخاص، وحينما يتم نشر البيانات بشكل تفصيلي لاحقا، فقد تجد وزارة العمل والتأمينات الاجتماعية نفساهما في موقف حرج للغاية أمام الرأي العام، وجميعنا يأمل فعلا أن يكون القطاع الخاص خلف كامل الزيادة في توظيف المواطنين والمواطنات، وفقا لما كشفت عنه الوزارة والتأمينات الاجتماعية، البالغ عددها 121.8 ألف عامل وعاملة خلال 2017.

ختاما، لن يخدم أبدا صانع القرار إلا أن تأتي البيانات حقيقية تعكس الواقع كما هو، دون أي تجميل أو تحريف لما هي عليه فعلا، بل سيلحق بقراراته وإجراءاته المتخذة كبير الضرر، ولن تقف تلك الأضرار عند حدوده فقط، بل ستتعداها إلى الإضرار الكبير بمقدرات الاقتصاد والمجتمع على حد سواء، وهذا ما يجب أن يكون مستقرا في ذهنية كل القائمين على معالجة وإصدار أي بيانات أو معلومات تتعلق بالاقتصاد الوطني ومختلف نشاطاته، وللحديث بقية. والله ولي التوفيق.

المرأة ودورها الفعّال في البناء المعرفي قديماً وحديثاً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م
http://www.al-madina.com/article/557099

عاصم حمدان

في تاريخنا الإسلامي أمثلة وشواهد حيّة للدور الذي شاركت فيه المرأة مع الرجل جنبًا إلى جنب في ميادين مختلفة، وأريد التركيز هنا من باب التخصص على شواهد عند دور المرأة العلمي، حيث يتحدث فهرست الشيوخ والأسانيد للسيد علوي بن عبّاس المالكي أن الشيخة أمة الله الدهلوية كانت تسمى «مسندة المدينة المنوّرة» 1251 – 1357هـ، وقد ذهب إليها لاستجادتها في علم الحديث محدّث الحرمين الشريفين الشيخ عمر بن حمدان المحرسي، وكان بصحبة الشيخ عمر حمدان عند زيارتها عدد من العلماء، كما روى عنها شيخنا الفقيه المالكي حسن المشّاط، وكذلك الشيخ إبراهيم الختني المدني، والشيخ أحمد بن صديق الغماري، عالم الحديث المعروف، والشيخ محمد ياسين الفاداني، وغيرهم. ولا ننسى الدور الذي لعبته المرأة في إقامة المؤسسات العلمية مثلما قامت به صولة النساء حيث اشترت أرضًا في حارة الباب بمكة المكرمة وأوقفتها لبناء المدرسة التي عرفت في ما بعد باسم المدرسة الصولتية. وأثناء حصار المدينة في حقبة الحاكم العسكري التركي فخري باشا، علمت حفيدة شيخ الإسلام أحمد بن عارف حكمت أن فخري باشا يطلب إذنها لنقل المكتبة التي أوقفها

جدها على المدينة المنورة، ولأنها كانت من أهل العلم رفضت ذلك، رغم أن فخري باشا لم يأخذ بنصيحتها، وقد عادت المكتبة من بعد الحرب إلى المدينة المنورة، وما زالت تشكّل مصدرًا ثريًا للمعرفة. ونجد كذلك أن ما كان يعرف بالكتاتيب في المدينتين المقدستين وسواهما أنها تحمل أسماء سيدات أوقفن حياتهن على العلم والمعرفة، وتبرز أمامنا أسماء الكتاتيب الدالة على أن من يقوم بها هو المرأة مثل كُتّاب الأستاذة فخرية وكتّاب السيدة هانم، وكتّاب الأستاذة زينب مغربل وغيرها من الكتاتيب التي كانت شائعة بالمدينة المنورة وغيرها من مدن بلادنا العزيزة، مع الإشارة إلى أن هذه الكتاتيب المنشأة من قبل هؤلاء الفضليات لم يقتصر تلقى العلم فيها على الطالبات من جنسهن، بل شمل ذلك الطلاب من الصبيان والرجال أيضًا. كما كان للمرأة دور بارز عند حصار المدينة في سنة 1334هـ؛ حيث حدثني بعض المعمّرين أنه رأى فتيات يحملن أكياسًا مملوءة بالتراب عندما هدم فخري باشا أسواق المدينة بغرض وصول الأسلحة وتخزينها في الحرم الشريف، والمرأة هنا خرجت مع حشمتها ووقارها باحثة عن لقمة العيش، والكسب الحلال. وقد أدركت شخصيًا امرأة تسمى «وحيدة» كانت تملك مخبزًا في حي الشونة، وكانت تقوم بنفسها مع بناتها وأبنائها في تطييب العيش، ولا يستطيع أحد أن يخرج عن النظام الذي وضعته تلك السيدة في حالتي البيع والشراء. وكانت تكثر في المدينة المنورة ما يعرف بـ»الأحواش»، وكان لكل «حوش» شيخة تصلح أموره، وتقرب الخلاف بين سكان الحوش.

وفي مكة المكرمة كانت المرأة تقوم في أيام «الخُلّيف» بعمل الرجال، وهو حراسة الحارة من أي دخيل أو عابث، ولا يستطيع أحد من الرجال مزاحمتهن أو الاقتراب منهن، مما يدل على مكانة المرأة في هذه المجتمعات، ولن نعدم أمثلة وشواهد حضارية على تبوُّؤ المرأة المكانة العلمية والاجتماعية اللائقة بها في ظل الآداب والأخلاق النابعة من شرع الله، فكل ذلك كان يحدث في مجتمعنا دون أن يكون في ذلك أي مؤشر لاستنكار، أو باعث على الاعتراض، بل كان ذلك سلوكًا منسجمًا مع روح ذلك الزمن الوضيء، الذي تكاملت فيه أدوار النساء والرجال، في ما فيه خير وصالح المجتمع، محروسين بالفضيلة، وضوابط الشريعة القويمة.

أقول ذلك على خلفية السماح للمرأة بحضور مباريات كرة القدم من داخل ملاعبها، وهو أمل - مثل قيادة السيارة - كان يراود ويداعب خيال المرأة حتى قيض الله لها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان لتحقيق هذه الرغبات، وفقهما الله وسدد خطاهما لما فيه خير البلاد والعباد.

مفتي"جزر القمر": المملكة الأولى في محاربة الفقر والمرض والجهل لنا

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2017م
http://www.al-madina.com/article/557186

يوسف الصاعدي - موروني

وصف مفتي عام جُزر القمر السيد طاهر بن سيد، المملكة بأنها السباقة الأولى لمد يد العون لأهالي الجُزر من خلال تلمس الحاجات وتقديم الدعم والمساندة ممثله في رابطة العالم الإسلامي وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية محاربة ثلاثة معوقات أساسية للتقدم وهي الجهل والفقر والمرض بالتعليم والمعونة والرعاية.

منوها أن إجمالي المساعدات المقدمة من الرابطة لجُزر القمر بلغت 10.9 مليون ريال خلال الفترة من 1427هـ إلى 1438هـ استفاد منها 1.1 مليون شخص، فيما بلغت المساعدات في المجال الصحي 6,948,032 ريالا استفاد منها 971,333 شخصاً، مقدما شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز - حفظه الله - والملوك من قبله، مشيرا إلى أن المملكة أخذت بالشعور نحو معاناة جزر القمر منذ عهد الملك فيصل - رحمة الله - حتى العهد الحالي وثمن مبادرة ابناءالمملكة المتطوعين من أطباء المستقبل في تقديم المسح الميداني الطبي والتوعوي. وقال خلال لقاء وفد رابطة العالم الإسلامي برئاسة الدكتور طه الخطيب نائب أمين عام هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية إن تلك المبادرة الملموسة غير مستغربة من أبناء مهبط الوحي وبلد الرسالة بلد الحرمين الشريفين ووجه العالم الإسلامي في إشارة منه إلى أن أهالي جزر القمر يكنون في صدورهم حباً وتقديراً للمملكة حكومةً وشعباً.

وأكد الخطيب أن ما تقدمه المملكة من أعمال في خدمة الأشقاء المسلمين في جُزر القمر ما هو إلا امتداد لمساعدات وزيارات سابقة.

وكشف عن نيته التوجه نحو جزيرة هنزوان لبناء مستوصف تسيمبو، وجزيرة موهيلي لبناء مستوصف نيوماتشو وتقديم الرعاية الصحية اللازمة للأهالي، إلى جانب مستوصف واشيلي في جزيرة موروني.

وزاد نتلمس احتياجات الأهالي من تعليم وكسوة ورعاية صحية وخدمات إسلامية من بناء المساجد وذلك بتدشين احد المساجد واختيار موقعين لمسجدين آخرين سيتم إنشاؤهما بحول الله.

كاريكاتير

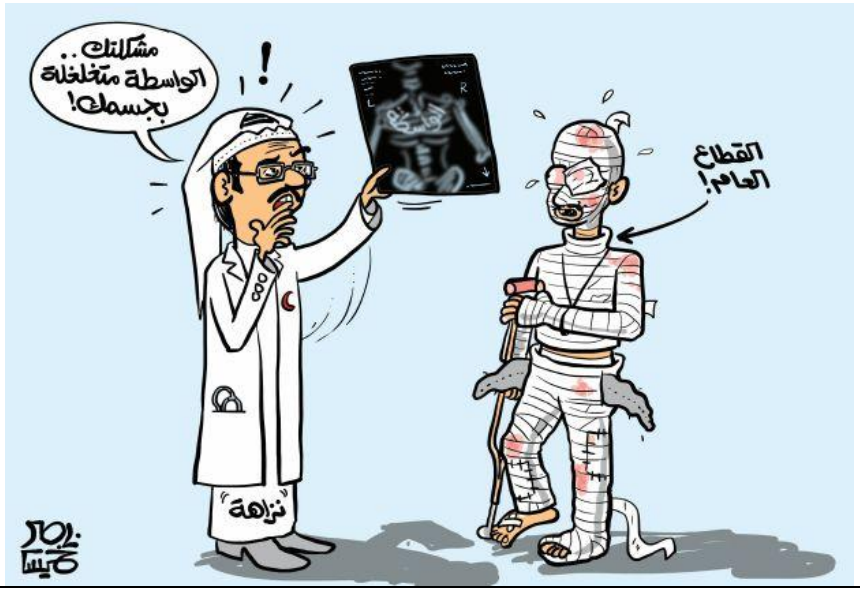

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/26731247

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 29 ربيع ثاني 1439هـ - 16 يناير 2018م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=8358